

من يمنع سقوط حكومة نواف سلام؟



ما ترك الرئيس بري يضبط دعوة الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم إلى إسقاط الحكومة.

ويعتبر الرئيس بري درع الحكومة، لأن البديل عن الحكومة في هذه المرحلة السياسية المعقدة داخلياً، وفي ظل الانقسام السياسي - الطائفي، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته، لا يشجّع على تعطيل جلساتها وأعمالها أو استقالتها، وفق ما تقول مصادره، التي تشير إلى أن ذلك لا يعني أنه راضٍ بالكامل عن أدائها، لكنه لا يريد إحداث فوضى دستورية وسياسية.

وعندما زار بري القصر الجمهوري والتقى الرئيس عون، كان هدفه تخفيف الاحتقان الداخلي الذي قد يؤدي انفجاراً، وهذا ما لا يرغب به الرئيس بري.



النفوس، ولم يتحدث الوزير في الجلسة. كما ساهم رئيس الجمهورية في احتواء ما حصل، وهو الذي سمّى منسى وزيراً من حصته، وتمنى عليه أن يستوعب ما حصل ويحصر الكلام برئيس الحكومة، لأن هناك من يتربص بالعهد ويعمل على إضعافه. لكنه لم يحضر جلسة الحكومة ما ابقى الازمة عالققة واصدر بياناً يحي فيه شهداء الجيش، وحاول المعارضون للحكومة استغلالها لإسقاطها، وهو ما عبّر عنه انسحاب كتلتي «الوفاء للمقاومة» و«لبنان القوي» من الجلسة. فوجود الحكومة واستمرارها ليس قراراً داخلياً، بل إن بقاءها هو قرار إقليمي ودولي. وتعتبرها السعودية خطأً أحمر، وأبلغت مراجع لبنانية، عندما حاول حزب الله تحريك الشارع لإسقاط الحكومة، أن الجواب الأميركي والعربي كان محاولة الدخول إلى السرايا الحكومية لن تمرّ من دون حساب. وهذا

العسكرية، خلق إشكالاً دستورياً، وكاد أن يخلق صراعاً طائفيّاً، عندما أبلغ سلام الوزير منسى بأنه لا يريد أن يضع الجيش في مواجهة الطائفة السنية. وهذه مسألة أغضبت كتل «لبنان القوي»، الذي قال رئيسه جبران باسيل إن ما حصل هو اعتداء على صلاحية الوزير، الذي أعطاه الدستور الحق في الكلام. هذا الشحن المذهبي والطائفي حصل أثناء نقاش قانون العفو العام، وأخذ طابعاً مذهبياً، إذ ظهر النواب السنة يطالبون بالعفو عن السجناء والموقوفين الإسلاميين، فيما طالب النواب الشيعة بالعفو عن سجناء جرائم القتل والمخدرات، وطالب نواب مسيحيون بالعفو عنمن انخرطوا في «جيش لبنان الجنوبي» ورحلوا إلى «إسرائيل». مساعي الرئيس بري نجحت في احتواء الأزمة التي كانت تذر بتفجير الوضع، فاستطاع جمع سلام مع منسى وتهنئة

كمال ذبيان

تمرّ الحكومة برئاسة نواف سلام بقطوعات دستورية وسياسية، فتهتزّ ولا تسقط، لأن وجودها مرتبط بظروف محلية لبنانية، وأخرى عربية ودولية، وهي ولدت بقرار دولي - إقليمي، جاء بعد انتخاب قائد الجيش العماد جوزاف عون رئيساً للجمهورية. فكانت التسوية بينه وبين الثنائي «أمل» وحزب الله الاقتراع له في الدورة الثانية لجلسة الانتخاب، على أن يكون نجيب ميقاتي رئيساً للحكومة، الذي سمّاه نواب أثناء الاستشارات النيابية الملزمة في القصر الجمهوري، لكن الرئاسة الثالثة تحوّلت عنه إلى نواف سلام، الذي تمتّ تسميته بدفع دولي وإقليمي وعربي.

من هنا، فإن الحكومة التي حاول حزب الله إسقاطها في الشارع ولم يتمكن من ذلك، لأن حليفه رئيس مجلس النواب نبيه بري رفض استخدام هذا الأسلوب، وصدر عن الطرفين بيان مشترك يدعو إلى عدم اللجوء إلى الشارع، لا سيما بعد قرارات الحكومة بشأن «حصرية السلاح» في يد الجيش اللبناني، ثم اعتبار التنظيم العسكري لحزب الله غير شرعي وغير قانوني، في يوم حرب الإسناد الثانية لإيران بعد غزة. وما حصل أثناء جلسة الهيئة التشريعية العامة في مجلس النواب، بعدم إعطاء رئيس الحكومة الإذن لوزير الدفاع ميشال منسى بالكلام في موضوع قانون العفو العام، ونقل رأي المؤسسات

إذا كان الكلام الذي نقل عنها صحيحاً (ولن نصدق)، لا بد من أن يؤثر استغرابنا. هل سلاح الحزب ما يقضّ مضاجع السلطة في سوريا، لا القول الأخير لبنيامين نتنياهو عن مرتفعات الجولان «هذه أرضنا وستبقى لنا الى الأبد...

لنا جذورنا هنا منذ أيام مدن الملجأ التي خصصها النبي موسى». وهي مدن يمكن لمرتكبي القتل غير العمد اللجوء إليها، وكذلك التصريح الأخير ليسرئيل كاتس ببقاء قواته في جنوب لبنان وسوريا وفي غزة. لعلها أيضاً، وهي المثقفة، لم تقرأ قول سفر أشعيا «وتزول دمشق من بين المدن وتصبح ركاباً من الانقراض»، وكذلك وصف زئيف جابونتسكي للسوريين بـ«ذئاب الشمال» الذين أوصى «يهوه» بمحقتهم. ما يعينها حزب الله الذي مدت قيادته اليد إلى دمشق، ما دام البلدان الشقيقان أمام خطر وجودي، الا اذا أخذت بتهديد توم باراك الحاق لبنان ببلاد الشام... لا أحد الا ويعلم من هي الجهات الخارجية التي تحت دمشق على التدخل العسكري للقضاء على حزب الله، وحتى لاجراج طائفة بعينها من المعادلة، وحتى من الخارطة اللبنانية. ولكن لمصلحة من؟ أيضاً لا بد من التساؤل عما فعلته الجهات اياها، لمنع دبابات ايل زامير من احتلال تلك الأجزاء البالغة الحيوية بالنسبة الى الأمن الاستراتيجي السوري.

لا شك أن الدور السوري في لبنان سيكون، في ظل البنية الايديولوجية للسلطة هناك وهشاشة الوضع اللبناني، أكثر تأثيراً بكثير. التغيير في سوريا يعني التغيير في لبنان بتغطية أميركية وعربية. بالرغم من ذلك السوريون أشقاؤنا.

عون عرض مع سلام الأوضاع في الجنوب: علينا أن نحصّن أنفسنا في ظلّ تطوّرات المنطقة

هناك سلة اصلاحات نقوم بها رغم الحرب في الجنوب التي تؤثر سلباً»، مشيراً الى انه «عندما تقف هذه الحرب سيراّتح لبنان ويعود الى مسار مختلف»، مشدداً على «ضرورة ان يحصن لبنان نفسه في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة».

كما التقى على التوالي: الوزير السابق بطرس حرب ورئيس حزب «التوحيد العربي» الوزير السابق وئام وهاب، مفتي محافظة بعلبك الهرمل الشيخ بكر الرفاعي، سفير لبنان لدى المملكة العربية السعودية علي قرانوح، والمندوبة الدائمة ورئيسة بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفيرة كارولين زيادة.

توضيح مكتب الاعلام

الى ذلك، اوضح مكتب الاعلام في رئاسة الجمهورية ان ما نسب من كلام في بعض وسائل الاعلام حول مضمون لقاء الرئيس عون والرئيس الاميركي دونالد ترامب في زيارته الأخيرة إلى واشنطن، هو غير صحيح.

لكن كانت هناك دول تمثل وجهة نظرهم، وكان علينا إقناعهم بالتصويت إلى جانبنا أو الامتناع عن التصويت، وتمكنا في نهاية الأمر من الحصول على الإجماع». وختم: «اما بالنسبة للأثار الاخرى، لقد ضاعفنا عدد المواقع الأثرية التي تحظى بحماية معززة، بقرار اتخذناه في منظمة اليونسكو في مطلع شهر نيسان الماضي، ما جعل هذه المواقع تحت نظر العالم والدول أجمع، ولا سيما تلك الدول التي صوتت إلى جانب إعطائها الحماية المعززة». واستقبل عون ايضاً وفد نقابة اصحاب الفنادق في لبنان برئاسة النقيب بيار الاشقر. وقال عون امام الوفد: «نحن لا نريد ان نقف مكتوفي الايدي امام التحديات، واريعون عاماً من الفساد وسوء الادارة لن يتغير بين ليلة وضحاها، ونحن نتخذ اجراءات يمكن ان تساعد على تحسين الاوضاع، ليس فقط على القطاع السياحي، بل في مختلف القطاعات».

وعن الوضع الأمني، اكد انه «جيد جداً، لا سيما وان نسبة الجريمة في لبنان تعد من اقل النسب عالمياً». ولفت الى «ان

استقبل رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون قبل ظهر امس في قصر بعبدا، رئيس مجلس الوزراء نواف سلام، وعرض معه الأوضاع عموماً وفي الجنوب خصوصاً، في ضوء استمرار الاعتداءات الإسرائيلية وتدمير وتفجير المنازل والممتلكات في عدد من القرى والبلدات. وتطرق البحث الى زيارة رئيس مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان MCG4L الجنرال جوزف كليرفيلد. كما استقبل عون وزير الثقافة الدكتور غسان سلامة الذي قال بعد اللقاء «وضعت في صورة المعركة الكبيرة التي خضناها لإدراج قلاع جيل عامل الخمس على لائحة التراث العالمي، في اجتماع لجنة التراث في كوريا الأسبوع الماضي. كانت معركة كبيرة وكان على لبنان أن يُقنع أعضاء اللجنة وهم ممثلون لـ 21 دولة، بحقه بذلك، وتمكنا من الحصول على اجماعهم على هذا القرار المهم بالنسبة لهذه المعالم الأساسية من التاريخ اللبناني». وأشار الى ان «معركة قلاع جبل عامل كانت مع»الإسرائيليين»، الذين لم يكونوا أعضاء في اللجنة،



عون مع وفد نقابة اصحاب الفنادق

منسى: لن يكون الصمت قدراً... ولن يكون الخذلان خاتمة الحكاية

صدر عن وزير الدفاع الوطني ميشال منسى البيان الآتي: «أعترف بأهالي الشهداء، يا من قدمتم للوطن فلذات الأكبـاد، أعترف لأنني وقفت أمام وجعكم، ولم أملك ما يوازي عظمة التضحيات. أعترف لأن دماء أبنائكم أمانة في أعناقنا، ولأنني لم أستطع أن أحمي حقهم كما يستحقون، ولم أستطع أن أرفع صوت الجيش حين كان يجب أن يسمع، فصمت الكلام في مجلس النواب، وبقي صوت الشهداء وحده يعلو في داخلي».

أضاف: «أعترف رغم أن الاعتذار لا يعيد شهيدا، ولا يمـسح دمة أم، ولا يملأ مكان أب أو أخ أو ابن رحل وهو يؤدي واجبه. وأعترف لأنني مهما كان موقعي، أشعر اليوم أنني خذلتكم، لكنني أعدكم: أن تبقى دماء الشهداء في ضميري، وأن يبقى الجيش في صوتي وموقعي، وأن أدافع عن حقـه في الكلام، كما دافع أبناؤكم عن لبنان بأرواحهم».

تابع: «أعترف منكم لا خوفا من عتابكم، بل احترامـا لدماء أبنائكم. أعترف، لأنني رأيت كيف اجتمعت أصوات على صوت الجيش، وكيف تضافرت المواقف حين كان المطلوب أن يصان لا أن يحاصر. رأيت من يتحامل على المؤسسة التي حملت عن الوطن أثقاله، ورأيت من يتعاضد عليها حينما يراد إسكاتها».

وقال: «كان صوت الجيش أصبح عبئا، وكأن دماء الشهداء صارت تفصيلا في حسابات البعض. أعترف، لأنني لم أستطع أن أقول أمامكم ما كان يجب أن يقال، وأن أرفع صوت المؤسسة التي لم تخفض صوتها يوما أمام الخطر».

تابع: «بالأمس منع الجيش من الكلام، لكن دماء شهدائه لم تمنع من الكلام في ضميري. فليعلم من تغاضى عن الجيش، أن الجيش ليس طرفا في خصومة، ولا ورقة تستخدم وترمى، الجيش هو آخر ما تبقى لهذا الوطن من ثقة، وأبناؤه الذين سقطوا شهداء لم يسألوا لبنان يومها: لمن ننتمي؟ بل سألوا: كيف نحـميه؟».

ختم: «أعترف من الشهداء قبل أهاليهم، لأنني لم أستطع أن أجعل صوتهم مسموعا كما تستحق دماؤهم. لكنني أعدهم: لن يكون الصمت قدرا، ولن يكون خذلان الأمس خاتمة الحكاية».

هيكل لمنسى: لم ولن تخذل عائلات الشهداء... ولا طائفة بين من يرتدي البرّة المرقّطة



منسى مجتمعـا مع هيكل والوفد المرافق

استقبل وزير الدفاع الوطني اللواء ميشال منسى في مكتبه في البرزة امس، قائد الجيش العماد رودلف هيكل على رأس وفد ضمّ أعضاء المجلس العسكري وكبار ضباط قيادة الجيش، في زيارة شكر لوزير الدفاع الوطني على مواقفه الداعمة للمؤسسة العسكرية، وتقديرا لمواقفه تجاه شهداء الجيش وعائلاتهم.

وتوجه العماد هيكل الى اللواء منسى بالقول: «لم ولن تخذل عائلات الشهداء أبداً، رفعت لنا رأسنا ورفعت رأس الجيش»، وذلك رداً على بيان وزير الدفاع الوطني صباح امس».

وتابع قائد الجيش موضحاً أن «أهداف المؤسسة العسكرية وطنية، وأنها تقوم على حماية لبنان وصون أمنه واستقراره».

وشدد على أنه «لا طائفة بين من يرتدي البرّة المرقّطة».

من جهته، أكد اللواء منسى أن «الجيش هو العصب الأساسي للدولة»، مشدداً على أن المؤسسة العسكرية «ثابتة في موقفها، ولن تتراجع عن القيام بواجبها أو عن تقديم التضحيات في سبيل الوطن». وأضاف: «إن شاء الله منضّلنا مجموعين، وبصلابتنا فينا نحقق كثير»، داعياً إلى «تعزيز وحدة المؤسسة العسكرية وحفظ دورها الوطني».

وأثنى وزير الدفاع الوطني على جهود قيادة الجيش وضباطه وعسكرييه وعلى رأسهم العماد هيكل، مؤكداً أن «المرحلة تتطلب مزيداً من التماسك والتعاون داخل المؤسسة العسكرية، بما يمكّنها من مواصلة القيام بواجباتها الوطنية وحماية لبنان».

مُذكرة تفاهم مع بريطانيا لدعم الأمن في لبنان

وقع وزيرا الداخلية والبلديات أحمد الحجار والدفاع الوطني ميشال منسى والسفير البريطاني هامش كاول، في مقر وزارة الداخلية في الصنائع، مذكرة تفاهم بشأن البرنامج البريطاني لدعم الأمن في لبنان (ISAP)، في حضور المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء رائد عبدالله، ونائب رئيس الأركان للخطيط في الجيش اللبناني العميد الركن جورج صقر، إلى جانب عدد من المعنيين في الوزارتين والسفارة البريطانية.

وأكد الحجار ومنسى وكاول أن «هذه الشراكة تعكس عمق التعاون القائم بين لبنان والمملكة المتحدة، والحرص على مواصلة العمل المشترك في المجال الأمني، وتعزيز قدرات المؤسسات العسكرية والأمنية اللبنانية».

جنوب لبنان في الحسابات الأميركية... ماذا تريد واشنطن؟

دولي بشعلاني



ولكنّ هذه المسألة لن تجعل واشنطن تتراجع عن المفاوضات، بل على العكس، على ما تشير المصادر نفسها، ستواصل الضغط الدبلوماسي على الطرفين المعنيين أي لبنان و«إسرائيل» لمتابعة المسار، ولدفع «إسرائيل» إلى الالتزام بالإتفاق. كما أنّها تضغط بشكل جذي في مساعيها لتحقيق مطالب لبنان.

كذلك تحثّ واشنطن لبنان على مواصلة التفاوض، لا سيما بعد تلوّيح رئيس الوفد المفاوض السفير سيمون كرم بالاستقالة ويتعليق المسار. وتفيد المعلومات بأنّ كرم يبقى حالياً بناء على طلب رئيس الجمهورية جوزاف عون، ولتميرير الجولة الثامنة من المفاوضات في روما المقرّرة مبدئياً في الأول من أيلول المقبل، وبعدها سيري. ففكرة الإستقالة لم تطوّل بل جُمّدت في انتظار ما سيحصل في جولة روما 3، في حال انعقادها.

من هنا، تحاول واشنطن احتواء المواقف والتصرفات «الإسرائيلية»، وآخرها نشر خريطة لبنان مقطّعة منها الجنوب بالكامل، واضعة إيّاها في إطار المزاييدات الداخلية، وتطالبها بتنفيذ بنود «الإتفاق الإطاري».

شيء ما يتحرّك بين «التيار» وحزب الله؟

صونيا رزق

وبين حزب الله».

وتضيف المصادر «لذا يجب التروّي لأنّ التلاقي الذي جرى في البرلمان على مدى يومين، لا يعني عودة التحالف القديم او اتفاقات استراتيجية مع الحزب، انما إنفتاح جديد قد يصل الى تفاهات، لكن هناك تمايزاً في الملفات الخارجية وعامل الوقت يحدّد ذلك، مع الإشارة الى وجود إختلاف في بند«حصرية السلاح» بيد الدولة وموضوع خيارات الحزب في الحرب».

اما حزب الله فجوابه كان دبلوماسياً، اذ تقول مصادره لـ«الديار»:«العلاقة قائمة مع التيار الوطني الحرعلى أساس الانفتاح، مع وجود تباين واختلاف في وجهات النظر حول استحقاقات سياسية من دون إلغاء التنسيق، كما نتعامل مع موقفه التي تتسم

من وجهة نظرها، للوصول إلى السلام المنشود. ولكن هذا الهدف الأساسي يتنافى مع أهداف «إسرائيلي»، التي تنوي الاستمرار في اعتداءاتها على لبنان، وتدمير وتجريف القرى الجنوبية تحت شعار «حماية أمن المستوطنات الشمالية»، وذريعة نزع البنى التحتية لسلاح حزب الله، متجاهلة التزامها ببنود الإتفاق.

غير أنّ واشنطن تُصرّ على تنفيذ «اتفاق الإطار» الذي رعته ولا تزال متمسّكة ببنوده، لا سيما البنديـن الأولين منه اللذين يحدّدان على إنهاء حالة الحرب، والمسار المتبادل والمتدرّج للترتيبات الأمنية، بما فيها بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها، وإعادة انتشار القوّات «الإسرائيلية» إلى «خارج الأراضي اللبنانية».

كذلك تودّ واشنطن، على ما تُضيف المصادر نفسها، المضي في توسعة المناطق التجريبية التي يحدّد عليها البند الثالث من «الإطار»، على أن تشمل على ما يقترح لبنان زوطر الشرقية الواقعة ضمن الخط الأصفر، وبنت جبيل والخيـام، لإظهار النيات الحسنة لدى «إسرائيل»،



عرفتها الاطراف اللبنانية الاخرى، تبدو اليوم صعبة المنال لكن لاحقاً قد تنقلب الاوضاع.

إنطلاقاً من هنا يطرح السؤال الآتي: هل من الوارد ان تعود العلاقة الى سابق عهدها ضمن مراحل تتطلبلها المستجدات السياسية؟

تقول مصادر التيار لـ«الديار» الى انه «من المبكر جداً الجواب على هذا السؤال، وعلى الرغم من رفض نوابنا ونواب الحزب للصيغة الحالية لقانون العفو العام وإلغاء قانون الاعدام، ومنع وزير الدفاع من الادلاء برأيه، والذي كان من المفترض ان يلاقينا عدد كبير من النواب في مواقفنا من هذه المسائل، فمن المبكر ان نحدّد مستقبل العلاقة وإمكانية عودتها، لأنّ عدداً من القضايا الهامة دخل على خط النزاع بينا

كانت لافتة إنسحابات نواب «التيار الوطني الحر» وحزب الله، خلال جلستي العفو العام وإلغاء الاعدام، كذلك احتجاجهم على عدم إتاحة المجال أمام وزير الدفاع ميشال منسى، لإعلان ملاحظات المؤسسة العسكرية على قانون العفو قبيل طرح القانون على التصويت، ما وضع التيار والحزب في تقارب جديد، بعد وصول العلاقة بينهما الى خلاف سياسي طال أمده. فتوالت الاسئلة بعد هذا التلاقي في مواقف حسّاسة ومهمة، حول إمكانية العودة أقله الى الحوار والتواصل بين الجانبين، وفق مصادر المقرّبين منهما، لأنّ إمكانية إعادة التحالف القديم الذي تميّز به «الوطني الحر» وحزب الله على مدى سنوات، من خلال علاقة سياسية جيدة مختلفة عن كل التحالفات التي

مجلس الوزراء أقرّ مُعظم البنود الموضوعة على جدول اعماله سلام: غياب منسى لن يطول... إنه صديق

شأنه شأني بالدستور والتضامن الوزاري».

أضاف سلام «أما القول بأنّه تم تغيبب رأي الجيش في موضوع قانون العفو، فهو افتراء، لان هناك مذكرة خطية بهذا الخصوص جرى تقديمها بعد موافقي إلى مجلس النواب، وإن رأي الجيش قد تم التعبير عنه أمام اللجان النيابية من خلال وزير الدفاع».

ثم انتقل مجلس الوزراء إلى درس جدول أعماله ببنوده العادية والمنظمة، وكان عدد منها مرجّـا من جلسة 2026/8/7، وأقرّت معظمها.

انعقد مجلس الوزراء في السراي الكبير برئاسة نواف سلام، حضرها نائب رئيس الحكومة طارق متري والوزراء، وغياب وزير الدفاع الوطني ووزيرة التربية والتعليم العالي. كما حضر المدير العام لرئاسة الجمهورية الدكتور انطوان شقير، والامين العام لمجلس الوزراء القاضي محمود مكّيـة.

وبعد انتهاء الجلسة، قال وزير الإعلام بول مرقص «تحدث سلام عن غياب وزير الدفاع الوطني عن جلسة مجلس الوزراء، فقال إن«غيابه لن يطول، وإنه صديق، أكّن له كل مودة واحترام وتقدير، وهو ملتزم

اقتصاد

قرارات سريعة للهيئة الوطنية للمنافسة لمنع الاحتكار والأرباح غير المشروعة

الهيئة مُكفلة لمصلحة حماية المستهلك

مجلس الوزراء يُعيّن قريباً بقية أعضاء الهيئة



جوزف فرح

مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة،

عين القاضية رولا عاكوم رئيسة الهيئة الوطنية للمنافسة، وعين القاضية ستيفاني صليباً نائبة للرئيس، والدكتور محمد ابو حيدر مفوضاً للحكومة لدى هذه الهيئة، على ان يستكمل مجلس الوزراء تعيين بقية الاعضاء في جلسة اخرى. مع العلم ان هذه الهيئة معنية بمنع الاحتكار، والمنافسة غير المشروعة، ومكافحة التضخم، والارباح غير المشروعة.

ويأتي هذا التعيين بعد سنوات على اصدار قانون المنافسة، الذي سيكون مكملاً لمصلحة حماية المستهلك، لكنه سيكون اشد صرامة لاتخاذ قرارات سريعة، لمنع الاحتكار والارباح غير المشروعة ومكافحة التضخم.

وفي هذا الصدد، يقول وزير الاقتصاد والتجارة عامر البساط لـ«الديار» انه «بعد اشهر من العمل على إعداد مسودة المراسيم التطبيقية والهيكلية الإدارية والمالية اللازمة، لتفعيل قانون المنافسة،

نُثَمِّن إقرار مجلس الوزراء تعيين القاضية رولا عاكوم رئيسةً للهيئة الوطنية للمنافسة، والقاضية ستيفاني صليباً نائبةً للرئيس، ونتطلع في وزارة الاقتصاد والتجارة إلى الدور الذي ستؤديه الهيئة في:

-ضبط الأسواق وتعزيز المنافسة العادلة ومكافحة الممارسات الاحتكارية.

-محاربة الاستغلال والهيمنة والتواطؤ، والتركّز الاقتصادي.

-دور استشاري في ما يتصل بالامتيازات والعقود، بما يضمن حماية المصلحة العامة.

ويشير الى أن«كل هذا سينعكس إيجاباً ويتكامل مع دورنا في حماية المستهلك، وضبط جماع التضخم»، واكد أن«استكمال تشكيل الهيئة بشكل خطوة مؤسسية مهمة نحو اسواق أكثر عدالة وشفافية وتنافسية.»

ويؤكد البساط ان«الاهم من تشكيل هذه



الهيئة، الحفاظ على مصلحة المستهلك. فهذه الهيئة تعلق عليها الآمال، اولاً لان رئيستها ونائبتها هما من القضاة المشهود لهن في السلك القضائي، ومن المؤكد انه سيكون تعاون جدي بين هذه الهيئة والقضاء، خصوصاً ان مصلحة حماية المستهلك كانت تشكو من بطء القضاء في اصدار الاحكام ضد المخالفين، الذين لن يقتصرُوا فقط على مراقبة السلع والمواد التموينية، بل ستتطرق الى اصحاب المولدات ومصانع اللبن واللبننة والجبنة والادوية والاتصالات والحروقات والاستيراد وغيرها، التي تتعلق بحياة المواطنين، من اجل المحافظة على الامن الاجتماعي.»

اما مفوض الحكومة في الهيئة محمد ابو حيدر فاعترف باهميتها،«لأنها تدرس كل ملفات الاحتكار ودراسة السوق، ولها افادة كبيرة لمصلحة المستهلك، وهي تخضع لسلطة وزير الاقتصاد والتجارة»، وأشار الى ان«الهيئة

البساط لـ«الديار»: ستعمل على ضبط الأسواق لتعزيز المنافسة ومُكافحة التضخم



ستكون المرجع الأساسي لمراقبة تطبيق القانون، ورصد المُخالفات التي تحصل في الأسواق، بما يضمن بيئة اقتصادية أكثر عدالة وشفافية، ويتمتع بصلاحيات واسعة... من التّحقيق إلى فرض العقوبات وجمع البيانات، واعداد الدراسات المتعلقة بالاسواق، قبل اتخاذ القرارات التي بجيز لها القانون»، واكد ان«هدفها ليس فقط مراقبة تطور اسعار السلع والمواد الغذائية، بل تتمتع بدور هام على صعيد منع الاحتكار لمادة معينة او سلعة، ولها دور فعال في عمليات دمج الشركات التي تتم، لمنع الاحتكار، واعطاء الفرص للمستثمرين من الدخول الى الاسواق».

اللبنانيون يعلقون اهمية كبرى على هذه الهيئة، فهل تكون عاملاً فاعلاً لضبط المخالفات، ومنع الاحتكارات والتضخم، أم ستكون هيئة تضاف الى هيئات لا تقدم ولا تؤخر؟.

تتّمات

هل يُصلح سلام خطاه تجاه منسى؟

(تتمة ص1)

الفرصة مناسبة للتمتّرس وراء ادوات طائفية مذهبية للتصويب على هيكل عبر محاولة كتم صوت المؤسسة العسكرية ومنعها من مخاطبة الراي العام عبر النواب الذين صوتوا على قانون يعفو عن بعض من تلوّثت ايديهم بدماء جنود وضباط الجيش.»والرسالة» واضحة تهدف لاختضاع المؤسسة العسكرية وتحجيم دورها لجعلها مجرد منفذ لقرارات السلطة التنفيذية، علماً ان القاضي والداني يدرك ان الجيش يعتبر العمود الفقري لحماية السلم الاهلي ودوره مركزي في الحفاظ على الدولة ومنعها من التفكك، ويمنحه هذا الدور هامشاً للتحرك لمنع نزق السياسيين من ارتكاب الاخطاء، والاهم من كل ذلك، تحظى المؤسسة باجماع بين اللبنانيين، ولن يكون سلام الاول بين سياسيين حاولوا سابقاً تطويع الجيش وقيادته وخرجوا بخسارة مدوية، لكن الاكثر خطورة هذه المرة انه اختار التصويب على المؤسسة في وضع دقيق تمر به البلاد.

بعيدا تدخل على خط سلام-منسى

ونذكرت مصادر مطلعة أن رئيس الجمهورية جوزاف عون دخل على خط الخلاف بين رئيس الحكومة نواف سلام ووزير الدفاع ميشال منسى، في محاولة لتطويق تداعياته ورأب الصدع بينهما، ومنع تحوّلِهِ إلى أزمة داخل السلطة التنفيذية، خصوصاً في ظل حساسية المرحلة والدور المحوري للمؤسسة العسكرية. وتأتي المساعي الرئاسية فيما أكد سلام أن غياب منسى عن جلسات الحكومة «لن يدوم»، في إشارة إلى العمل على احتواء التباين وإعادة الأمور إلى مسارها الطبيعي.

هيكل لمنسى: رفعت راسنا

هذا وزار قائد الجيش العماد رودلف هيكل على رأس وفد ضمّ أعضاء المجلس العسكري وكبار ضباط قيادة الجيش، ووزير الدفاع اللواء ميشال منسى، في مكتبه في البيرة لشكره على مواقفه الداعمة للمؤسسة العسكرية، وتقديرًا لمواقفه تجاه شهداء الجيش وعائلاتهم.

وكان لافتاً توجه هيكل الى منسى بالقول: «لم ولن نخذل عائلات الشهداء أبداً، رفعت لنا رأسنا ورفعت رأس الجيش»، وذلك ردّاً على بيان وزير الدفاع الوطني صباح امس. وتابع قائد الجيش موضحاً أن أهداف المؤسسة العسكرية وطنية، وأنها تقوم على حماية لبنان وصون أمنه واستقراره. وشدد على أنه «لا طائفة بين من يرتدي البرّة المرقّطة». وكان منسى اصدر بيانا قال فيه «أعتدُّ يا أهالي الشهداء لانه لم يستطع أن يرفع صوت الجيش حين كان يجب أن يُسمَعَ.. وقال «فليعلم من تغاضى عن الجيش، أن الجيش ليس طرفاً في خصومة.. وأعتدُّ من الشهداء قبل أهاليهم، لأنني لم أستطع أن أجعل صوتهم مسموعاً كما تستحقُّ دماؤهم. لكنني أعدهم: لن يكون الصمت قدراً، ولن يكون خذلان الأمس خاتمة الحكاية.

جولة مكوكية

على صعيد مفاوضات روما، لا موعد رسمي جديد للجولة المقبلة، لكن «العين» على جولة رئيس مجموعة التنسيق العسكري الجنرال جوزيف كليرفيلد المكوكية حيث ينتظر عودته الى بيروت اليوم بعد مناقشات اجراها بالامس من مسؤولي العدو في «تل أبيب»، ووفق اوساط مطلعة فإن الجنرال الاميركي الذي جاء خالي الوفاض الى لبنان قبل ايام يعمل على صياغة اتفاق بشأن المعايير والضوابط التشغيلية لتنفيذ «المناطق التجريبية» الأولية، إلى جانب صياغة تعريفات مشتركة لعمليات التحقق وإخلاء المنطقة من البنية التحتية لما تسميه واشنطن «بالارهاب».

لارهان على جولة كليرفيلد

ووفق مصادر سياسية مطلعة، لا توجد آمال كبيرة بقدرة الجنرال الاميركي على انتزاع موافقة اسرائيلية على تنفيذ

انسحابات جديدة من القرى والمدن المحتلة، ولا على قدرته تثبيت وقف النار، وقد تقاطع نفى مصادر رسمية لبنانية، مع نفى اميركي- اسرائيلي، للمعلومات التي تحدثت عن اتفاق على تولي قوات ايطالية، واندونيسية، وبريطانية، وسويسرية لآلية التحقق، ولا تزال المناقشات التي تقودها واشنطن، دون نتائج، لان العقد لا تتصل فقط بتحديد هوية الدول المناطة بهذا الدور، وانما بدورها وما هو حدود آلية التحقق، خصوصاً ان حزب الله سبق واعلن ان اي قوة دولية ستتولى مهمة نزع سلاح المقاومة سيتم التعامل معها كقوة احتلال. وقد كشف موقع «واللا» الاسرائيلي ان التطور الاهم بالنسبة لـ«اسرائيل» يتعلق بتمسك واشنطن رفضها التجديد «لليونيفيل» في جنوب لبنان.

خطط لبنانية مفصلة!

وفي ضوء الموقف الأميركي، تشير تلك الاوساط الى ان واشنطن تضع للمسات الأخيرة على المعايير التشغيلية، وأعدت خرائط مشتركة، ووضعت خريطة طريق لفتح مناطق تجريبية إضافية في المستقبل. لكنها تطالب لبنان بان يقدم

في الجولة المقبلة خططاً مفصلة لتأمين المناطق الجديدة.

ماهي استراتيجية واشنطن؟

وفي موقف يكشف استراتيجية واشنطن التي لا تبدو مستعجلة لتحقيق نتائج عملية، قال مسؤول أميركي رفيع المستوى، لموقع «واللا» الاسرائيلي أن مناقشات مباشرة ومستمرة بشأن قضايا سياسية ومدنية تجري حالياً بين إسرائيل ولبنان؛ ومجرد جلوس الفرق معاً وتواصلها المباشر وصياغتها خيارات العمل يمثل بحسب ذاته تغييراً هيكلياً؛ فقد صُممت العملية بحيث تستوعب هذه الضغوط مع الاستمرار في المضي قدماً. وبراى المسؤول الاميركي، فان المسار لا يزال إيجابياً ولا يوجد أي تباطؤ؛ فنحن نمضي قدماً بأسلوب منهجي ومدروس؛ لأن الحلول السريعة والمُختصرة تؤدي إلى النتائج السفاشلة ذاتها التي شهدناها على مدى عقود. وكشف الموقع الاسرائيلي عن توقعات بأن يستأنف المسار الدبلوماسي في روما مطلع شهر أيلول، بينما ستتواصل المحادثات والتنسيق العملياتي دون انقطاع في كل من لبنان

وإسرائيل وأميركا؟!

تصعيد سياسي وميداني

وبعد ساعات على الرفض الأميركي العلني للمواقف الاسرائيلية عن البقاء في المنطقة الأمنية جنوباً، جدد وزير الحرب الإسرائيلي إسراييل كاتس التأكيد ان «إسرائيل» لن تنسحب من المنطقة الأمنية في لبنان طالما لم يُجرّد حزب الله من سلاحه، وتفاخر باحتلال 700 كيلومتر مربع من جنوب لبنان. تزامناً، نفذ جيش الاحتلال تفجيرات في بلدة مجدل زون والأودية المجاورة. وسجل تحرك لقوة مشاة للعدو في المنطقة الواقعة بين بلدتي عيتا الجبل وبيت ياحون في قضاء بنت جبيل. واستهدف القصف المدفعي الإسرائيلي مرتفعات علي الطاهر. كذلك، استهدف قصف مدفعي إسرائيلي دوحة كفرمران في قضاء النبطية، بالتزامن مع تحليق مكثف للطائرات المسيّرة في أجواء المنطقة. كما دوى انفجار كبير في محيط مدينة الخيام، سُمع صداه في مختلف المناطق المجاورة، بالتزامن مع استمرار الجيش الإسرائيلي في تنفيذ عمليات تفجير في بلدة بني حيان.

أطباء بلا حدود

الصومال: دراسة استقصائية للنازحين في بيدوا: 1 من كل 3 عائلات تعيش على وجبة واحدة يومياً



حدود مواد إغاثة على العائلات النازحة وتقوم بنقل المياه المأمونة بالشاحنات إلى المجتمعات النازحة في مدغ وبيدوا. لكن الرعاية الطبية والمساعدة الطارئة وحدهما لا يمكنهما أن تفيا حجم هذه الأزمة. على الرغم من مستوى المعاناة، فإن الصومال يُحرم من الأولوية من قبل المانحين الرئيسيين، بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة. تم تخفيض خطة الاستجابة الإنسانية للصومال بنسبة 40 في المئة في عام 2026 وكان مقدار تمويلها أقل من الثلث بحلول تموز. تؤدي تخفيضات التمويل إلى إضعاف الخدمات الصحية الهشة بالفعل وإجبار النظام الصحي على استيعاب أزمة تفوق قدرته بكثير. وتدعو منظمة أطباء بلا حدود إلى زيادة عاجلة في علاج المرضى الداخليين لسوء التغذية الحاد الشديد، لا سيما للأطفال الذين يعانون من مضاعفات طبية. يجب أن يشمل ذلك زيادة الأسرة وزيادة الموظفين الطبيين بالإضافة إلى الإمدادات المستمرة من الأغذية العلاجية والأدوية والمعدات الطبية. كما تحت المنظمة على القيام بحملات تطعيم عاجلة للوصول إلى المجتمعات التي لم يتم الوصول إليها والتي يصعب الوصول إليها، مع تغطية أقوى وتوصيل أكثر فعالية.

يعاني واحد من كل طفلين تم فحصهما في مواقع النزوح في بيدوا، جنوب غرب الصومال، من سوء التغذية الحاد ويعاني واحد من كل أربعة أطفال من سوء التغذية الحاد الشديد. هذه الإحصاءات المروعة هي نتائج مسح لسوء التغذية أجرته أطباء بلا حدود في يوليو. وتتسق النتائج مع رصد أطباء بلا حدود لسوء التغذية في بيدوا، حيث قامت الفرق بفحص أكثر من 21000 طفل دون سن الخامسة منذ بداية العام ووجدت أن مستويات سوء التغذية الحاد الإجمالية تبلغ حوالي 50 في المئة.

كما وجدت الدراسة الاستقصائية، التي أجريت على 888 أسرة في 14 موقعاً للنزوح في بيدوا، أن ثلث الأسر تعيش على وجبة واحدة فقط في اليوم، في حين أن اثنين في المئة فقط يمكنهم تحمل تكاليف ثلاث وجبات في اليوم.

وقد أثر عدم هطول الأمطار لسنوات متتالية والجفاف المتفاقم على مئات الآلاف من الناس في أنحاء الصومال، مما حرم الأسر من الغذاء والماء والمحاصيل والماشية. ووفقاً للأمم المتحدة، في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2026، نزح أكثر من نصف مليون شخص في الصومال، مع تسعة من أصل 10 حالات نزوح بسبب الجفاف. ومن المثير للقلق أن 85 في المئة من هؤلاء النازحين هم من النساء والأطفال، الذين هم أيضاً من بين الأكثر تضرراً من سوء التغذية.

منذ بداية العام، تم قبول أكثر من 21.000 طفل في مرافق سوء التغذية الخارجية التي تدعمها أطباء بلا حدود في بيدوا — أي أكثر من ضعف العدد المسجل خلال نفس الفترة من العام الماضي. وخلال الفترة نفسها، تم قبول 2890 طفلاً للحصول على رعاية المرضى الداخليين، بزيادة قدرها 78 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025. كانت الأرقام في عام 2025 أعلى بالفعل من العام السابق، ولوحظ اتجاه مماثل في مدغ، حيث زاد عدد حالات الدخول إلى مرافق المرضى الداخليين التي تدعمها أطباء بلا حدود بنسبة 70 في المئة في حزيران وتموز.

وتنتشر الحصة والدفترية في سياق لا تصل فيه حملات التطعيم إلى الجميع بشكل فعال. منذ بداية العام، عالجت أطباء بلا حدود حوالي 2500 حالة حصة في بيدوا، مقارنة بحوالي 1700 حالة خلال عام 2025 بأكمله. كما تتأثر النساء الحوامل والمرضعات بشدة. في الشهرين الماضيين وحدهما، استقبلت أطباء بلا حدود أكثر من 2600 امرأة حامل ومرضعة لدعم سوء التغذية. عندما تعاني الأمهات من سوء التغذية، تمتد المخاطر إلى أطفالهن — قبل الولادة وأثناء الولادة وفي الأشهر الأولى من الحياة.

للاستجابة للزيادة في عدد المرضى، وسعت أطباء بلا حدود مرفقاً طبياً من سعة 50 سريراً إلى 150 سريراً. كما وزعت فرق أطباء بلا

اتفاق بين «ديزني» و «تيك توك»



خاصة وبرامج للتطوير المهني والوصول إلى مكتبة ديزني الإبداعية.

وتسعى «ديزني» من خلال الاتفاق إلى توسيع حضورها في سوق الفيديوها القصيرة والوصول إلى الأجيال الأصغر، في ظل تزايد الإقبال على المحتوى العمودي عبر الهواتف ومنصات التواصل الاجتماعي.

بصورة تجريبية في الولايات المتحدة خلال الأشهر المقبلة، على أن يجري توسيعه لاحقاً إلى أسواق أخرى، فيما لم تعلن الشركتان التفاصيل المالية للاتفاق.

كما تعتزم الشركتان إطلاق برنامج «Disney Creator Ambassador»، الذي يقدم لمنشئي المحتوى المختارين فرصاً للمشاركة في فعاليات

تبويب مخصص للفيديوهات العمودية المصممة للمشاهدة عبر الهواتف الذكية.

وسيحصل المشاركون في البرنامج على إمكان استخدام مواد مستوحاة من مئات الأفلام والمسلسلات التابعة لـ«ديزني»، بما يشمل أعمال «Marvel» و«Pixar» و«FX».

ومن المقرر إطلاق البرنامج

أعلنت شركتا «ديزني» و«تيك توك»، إبرام اتفاقية تتيح لمنشئي المحتوى استخدام شخصيات ومشاهد من أعمال «ديزني» لإنتاج مقاطع فيديو قصيرة، على أن تُعرض مجموعة مختارة منها عبر «تيك توك» وخدمة «Disney+».

وستظهر المقاطع على «Disney+» من خلال قسم جديد يحمل اسم «Vets»، وهو

هل نخرج المجرمين ونضع الصحافيين والاعلاميين والكتاب مكانهم في السجن؟

ناصر كسبار*



وكأنه لا يكفي ما يعانيه رجال القانون والمواطنون من وجود قوانين غامضة وغير واضحة حتى يأتي قانون الإعلام الجديد ليزيد الطين بلة. إذ اننا كنا ولا نزال نتساءل عن سبب عدم تعديل القوانين النافذة التي تخلق الاشكاليات في تفسيرها، ويتم حسمها بنصوص مكتوبة واضحة حتى لا تترك المجال للآراء الفقهية المتناقضة وللاحكام والقرارات المختلفة والتي تصدر عن صواب او عن خطأ في التفسير. وبدلاً من الأخذ بعين الاعتبار النقاط الخلافية التي شهدناها على مر السنين، وعدم الاتكال على الاجتهاد والقرارات التي تصدر، وحسم الامور بنصوص قانونية واضحة، جاء قانون الاعلام الجديد ليزيد الغموض غموضاً وليترك المجال للتفسير، خصوصاً واننا بتنا نسمع ونقرأ آراء لبعض رجال القانون الذين يحددون للاسف مواقفهم في ضوء انتماهم السياسي او المذهبي.

وكي لا نبقى في مجال النظريات، نعود الى نص المادة 104 فقرة ب والتي ورد فيها: كل من تعمد اختلاف اضاليل ونشر اخبار كاذبة ومؤذية يعاقب بالسجن من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة تحدّد بخمسة اضعاف الحد الأدنى للجور وتصل الى خمسة عشر ضعفاً او بإحدى هاتين العقوبتين.

فالنص يتكلم عن اختلاق اضاليل وعن نشر اخبار كاذبة ومؤذية. فمن الذي سوف يقدر ويفسر عبارة اختلاق اضاليل؟ وماذا تعني كلمة اضاليل؟ وما هو معيار الاخبار الكاذبة ومفهومها. في ظل متابعتي لدعاوى المطبوعات منذ العام 1990 وهي بالعشرات لا بل بالمئات، وبحكم نشر مئات القرارات المتعلقة بالمطبوعات، فإن احداً لم يستطع وضع معيار ثابت وواضح لمفهوم عبارة الاخبار الكاذبة. والخطر هو اننا امام قانون ينص على عقوبة الحبس التي تصل الى ثلاث سنوات، وليس قانوناً مدنياً او تجارياً. فالحبس ليس بالسهولة التي يتخيلها الناس خصوصاً في بلد مثل لبنان حيث زرنا السجون واطلعنا على اوضاع المساجين التعيسة جداً. فكيف الامر اذا كان المسجون اعلامياً او مواطناً اعطى رأيه في ملف او موضوع معين؟ وهل نُدخل الاعلاميين والكتاب السجون بعد ان نُخرج منها المجرمين الحقيقيين الذين شملهم قانون العفو العام والذي صدر في اليوم عينه، ونضعهم مكانهم في السجن؟.

والانكى ان المشتري استعمل كلمة اضاليل. فماذا تعني هذه الكلمة؟ ومن يفسرها؟ ومن يكفل بأن لا تفسر بشكل اعتباطي؟

كنا ولا نزال نقول، وبجرأة تامة، ان الحرية الاعلامية المكفولة بالدستور، يجب ان تكون مسؤولة. وكرامات الناس ليست مستباحة امام من يكتب بقصد الاذى والابتزاز ولمصالح سياسية واجتماعية ضيقة. ولكن حتى نعاقب الكاتب، يجب ايراد نصوص واضحة وضوح الشمس لان المسألة مسألة حبس ودخول سجن وليست مسألة مادية فقط.

من هنا، نتمنى إعادة صياغة هذا القانون بعبارات واضحة لا تترك اي مجال للتفسير المتعدد الوجّه، حتى لا نترك اي مجال للخطأ أو التوسع في التفسير، أو لاستغلال الغموض في سبيل خدمة هذه الجهة السياسية أو تلك. وهذه الجهة النافذة أو تلك.

*تقيب المحامين في بيروت سابقاً



جريدتك ببيتك، اشترك فيها

الديار تنقل كل المعلومات والتحليل والأخبار و تضعك في الحدث